

روضة الطالبين وعمدة المفتين

والأجل حملت على العدد فإذا كان العدد وترا كالثلاثة والخمسة فالأوسط واحد وإن كان شفعاً فالأوسط اثنان كالثاني والثالث من أربعة فيعين الوارث أحدهما هكذا قال ابن الصباغ وغيره ويجوز أن يقال الأوسط كلاهما فيوضعان وهذا مقتضى ما في التهذيب فرع أوصى بكتابة عبد بعد موته فلم يرغب العبد في الكتابة تعذر الوصية ولا يكتب بدله آخر كما لو أوصى لزيد بمال فلم يقبل فلا يصرف إلى غيره وإن رغب فإن خرج كله من الثلث كوتب ثم إن عين مال الكتابة كوتب على ما عينه وإلا فعلى ما جرت به العادة والعادة أن يكتب العبد على ما فوق قيمته وإن لم يخرج كله من الثلث فلم يجر الوارث فقل كتابة القدر الذي يخرج من الثلث يكون على الخلاف في كتابة بعض العبد والمذهب أنه يكتب ذلك القدر ويصح بلا خلاف ولا يبالي بالتبعية إذا أفضت الوصية إليه وإذا كوتب بعضه وأدى النجوم عتق وولأؤه للموصي والباقي رقيق فإن أجاز الوارث كتابة كله وعتق بأداء النجوم فولاء الجميع للموصي إن جعلنا الإجازة تنفيذاً وإلا فولاء ما زاد على القدر الخارج من الثلث للوارث ولو قال كاتبوا أحد عبيدي لم يكتب أمة ولا خنثى مشكل وهل يكتب خنثى ظهرت ذكوره فيه طريقان المذهب نعم والثاني قولان لبعده عن الفهم عند الإطلاق ولو قال كاتبوا إحدى إمائي لم يكتب المشكل فإن ظهرت أنوثتها فعلى الطريقين ولو قال أحد رقيقتي جاز العبد والأمة وجاز المشكل على المشهور